

فأعطاه ﷺ ثلاثمائة دينار، وقال: هذه لك، وزرعك على

حاله، فتغير وجه الرجل وخجل من نفسه على ما فرط من قبل في حق الإمام، وتركه ﷺ ومضى إلى الجامع النبوي، فوجد الرجل قد سبقه، فلما رأى الإمام مقبلا قام إليه تكريما وانطق يعترف: "(الله أعلم حيث يجعل رسالته)" في من يشاء.

فيبادر إليه اصحابه منكرين عليه هذا الانقلاب، فاخذ يخاصمهم ويتلو عليهم مناقب الإمام ومآثره، ويدعو له، فالتفت الإمام ﷺ إلى اصحابه قائلا: "أَيُّما كان خيرا؟ ما أردتم أو ما أردت ان اصلح أمره بهذا المقدار؟. وكان ﷺ يوصي أبناءه بالتحلي بالحلم الرفيع وبإمرهم بالصفح عمن أساء إليهم فقد جمعهم وأوصاهم بذلك فقال: "ياأبني: إني أوصيكم بوصية من حفظها انتفع بها، إذا أتاكم أت فأسمع أحدكم في الاذن اليمنى مكروها ثم تحوّل الى اليسرى فاعتذر لكم، وقال: إني لم أقل شيئا فاقبلوا عذره".

« **سادسا-ارشاده للناس**

إن ارشاد الناس الى الحق وهدايتهم الى الصواب من أهم الأمور الاصلاحية التي كان الإمام موسى بن جعفر ﷺ يعني بها، فقد قام بدور مهم في انقاذ جماعة ممن أغرتهم الدنيا وجرفتهم بتياراتها، وببركة ارشاده ووعظه لهم تركوا ماهم فيه من الغي والضلال وصاروا من عيون المؤمنين. لقد كان ﷺ يدعو الناس إلى فعل الخير ويدلهم على العمل الصالح ويحذرهم لقاء الله واليوم الآخر، فقد سمع رجلا يتمنى الموت فأنبرى ﷺ له قائلا: هل بينك وبين الله قرابة يحاييك بها؟ فقال:لا، قال له ﷺ: "فأنت إذن تتمنى هلاك الابد".

« **سابعا-إحسانه إلى الناس**

وكان الإمام ﷺ بارا بالمسلمين محسنا إليهم، فما قصده أحد في حاجة إلا قام بقضائها، فلا ينصرف منه إلا وهو ناعم الفكر مثلوج القلب، وكان ﷺ يرى أن ادخال الغبطة على الناس وقضاء حوائجهم من أهم أفعال الخير فلذا لم يتوان فقط في إجابة المضطر ورفع الظلم عن المظلوم وقد اباح لعلي بن يقطين الدخول في حكومة هارون الرشيد وجعل كفاة عمل السلطان الاحسان إلى الاخوان مبزرا له، وقد فرغ اليه جماعة من المنكوبين فكشف الآلامهم وملأ قلوبهم رجاء ورحمة.

ومن أمثال موسى بن جعفر ﷺ هو من العترة الطاهرة إن شجرة النبوة الباسقة والدحة العلوية البانعة ومحط علم الرسول وباب من ابواب الوحي والايمان ومعدن من معادن علم الله وبيت أهل النبوة الطاهرة الزكية.

إن الرسول الكريم ﷺ، قرن هذا البيت بالقرآن الكريم - كما ورد في حديث الثقلين- وصفهم بسفينة نوح التي من ركبها نجا، ومن تحلّف عنها غرق وهوى، ومثلهم باب حطة الذي من دخله كان آمنا.الى الكثير من احاديثه ﷺ في بيان فضلهم والتنبؤه بعظمة مقامهم.

المصدر: وكالة آباء فارس

مقال

ذكرى ولادة

الإمام موسى الكاظم عليه السلام

نور من عَلم النبوة

أقيمت سنة، ولاساعت في الإسلام شريعة.

لقد رأى الإمام ﷺ جميع صور التقوى ماثلة في بيته، فصارت من مقومات ذاته ومن عناصر شخصيته وحدث المؤرخون أنه كان أعبد أهل زمانه حتى لقب بالعبد الصالح وبزين المجتهدين إذ لم تر عين انسان نظيراً له قط في الطاعة والعبادة في صلاته وصومه وحجه وتلاوته للقرآن الكريم وعتقه للعبيد و...

« **ثالثاً-زهده**

كان الإمام ﷺ في طليعة الزاهدين في الدنيا والمعرضين عن نعيمها وزخارفها فقد اتجه إلى الله ورغب فيما أعدّه له في دار الخلود من النعيم والكرامة ، وقد حدثنا عن مدى زهده ابراهيم بن عبد الحميد فقال: دخلت عليه في بيته الذي كان يصلي فيه، فاذا ليس في البيت شيء سوى خصفة وسيف معلق ومصحف.

لقد كان عيشه ﷺ زهيدا وبيته بسيطاً فلم يحتوي على شيء حتى من الامتعة البسيطة التي تضمها بيوت الفقراء الامر الذي يدل على تجرده من الدنيا واعراضه عنها على انه كانت تجبى له الاموال الطائلة والحقوق الشرعية من العالم الشيعي بالاضافة الى انه كان يملك الكثير من الاراضي الزراعية التي تدر عليه بالاموال الكثيرة وقد انفق جميع ذلك على البائسين والمحرومين في سبيل الله وابتغاء مرضاته وكان ﷺ دوما يتلو على اصحابه سيرة أي ذر الصحابي العظيم الذي ضرب المثل الاعلى لنكران الذات والتجرد عن الدنيا والزهد في ملاذها فقال ﷺ: "رحم الله أبا ذر.

فلقد كان يقول: جرى الله الدنيا عني مذمة بعد رغيفين من الشعير، أتغذى باحدهما واتعشى بالآخر، وبعد شملتني الصوف أثنز باحدهما وارتيدي بالآخرى..".

« **رابعا-جوده وسخاؤه**

لقد تجلّى الكرم الواقعي، والسخاء الحقيقي في الإمام ﷺ فكان مضرب المثل في الكرم والمعروف،



ويكفي لمعرفة وفور علومه رواية العلماء عنه جميع الفنون من علوم الدين وغيرها مما ملأوا به الكتب وألّفوا المؤلفات الكثيرة، وحتى عرف بين الرواة بالعالم. وقال الشيخ المفيد: وقد روى الناس عن أبي الحسن موسى فاكثروا، وكان أفقه أهل زمانه".

« **ثانيا-عبادته وتقواه**

نشأ الإمام الكاظم ﷺ في بيت القداسة والتقوى، وترعرع في معهد العبادة الطاعة، بالاضافة الى انه قد ورث من آبائه حب الله والايمان به والاخلاص له، فقد قدموا نفوسهم قرابين في سبيله وبذلوا جميع إمكانياتهم في نشر دينه والقضاء على كلمة الشرك والضلال، فأهل البيت اساس التقوى ومعدن الايمان والعقدة، فلولاهم ماعبد الله عابد ولا وخده موحد. وما تحقّقت فريضة ولا

ولد الإمام موسى بن جعفر ﷺ، يوم العشرين من ذي الحجة (وعلى رواية في السابع من شهر صفر) نهاية العهد الاموي سنة (١٢٨هـ) في (الابواء) بين مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وهو البلد الذي توفيت ودفنت فيه آمنة بنت وهب أم الرسول ﷺ. وبهذه المناسبة السعيدة تنطبق إلى بعض مظاهر من شخصية الإمام الكاظم ﷺ:

« **أولاً-وفور علمه**

لقد شهد للإمام موسى الكاظم ﷺ بوفور علمه، أبوه الإمام جعفر بن محمد الصادق ﷺ إذ قال عنه: "إن ابني هذا لو سألته عمّا بين دفتي المصحف لأجابه فيه بعلم". وقال ايضاً: وعنده علم الحكمة، والفهم والسخاء والمعرفة بما يحتاج اليه الناس فيما اختلفوا من أمر دينهم.

« **البيتكوين**

دراسة فقهيّة من منظور الفقه الحكومي

من منظور الفقه الحكومي هناك تحديات أمام البيتكوين لا يكمن أن يمر مرور الكرام لأن أضراره سيؤثر على النظام الاقتصادي للبلاد على المستوى الكلي. يدرس هذا القسم من البحث، البيتكوين من منظور القواعد الفقهية وهي: قاعدة الضرر، قاعدة الاحترام، قاعدة الحفاظ على النظام، قاعدة الإلتاف، قاعدة العدالة، المضاربة (التخمين (Speculation).

دراسة البيتكوين فقهيّا تستلزم دراسة على الصعيدين الفردي والحكومي؛صعيد الفقه الفردي ينظر إلى القضايا نظرة فردية ويتطرق صعيد الفقه الحكومي إلى المواضيع والمنظّمات نظرة شاملة ومتمتّظة.

« **قاعدة الضرر**

إحدى القواعد الفقهيّة المهمة التي تكون أساساً لكثير من الأحكام الفقهيّة الأخرى في الفقه، هي قاعدة "لا ضرر". بالتأكيد هناك نظريات مختلفة في تبينها . أهمها نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله الرامي إلى نفي الحكم الضري (لا حكم ضرر في الشريعة) و نظرية الأخوند الخراساني رحمه الله أي نفي الحكم باللسان. (نفي الحكم بلسان نفي الموضوع) نفي الموضوع الضري الذي وفقاً له مفاد قاعدة النفي هي تلك المجموعة من الأحكام التي موضوعها ضررية و تفسير الإمام الخمينيؑ من القاعدة هو أن سماحتها يرى أن نفي الضرر من باب الأحكام السلطانية و الحكوميّة.

وفقا لهذا الحكم الشامل الامتناني كل حكم من الأحكام الشرعية التي يؤدي في ظروف خاصة إلى إضرار بنفس المسلم أو بماله و عرضه و يضيع حق شخص آخر يعطل تطبيقه و العمل بذلك القانون. و أي عبادة أو صفقة تستوجب ضرراً شخصيا دينوياً – سوى الواجبات الأولية الضرورية كالجهاد والخمس والزكاة والحج والقصاص والحدود والديات التي وضعت لأجل مصالح أهم- تلغى و ترفع.

بما أن الدخول اللامعقول للعملات الافتراضية دون رقابة مسؤولي الحكومة بوصفهم متخذي القرار الحصريين في السياسة النقدية قد يؤدي إلى تضبيع حقوق أبناء المجتمع و الثروات الوطنية، بالاستناد إلى قاعدة الضرر يمكن أن يعتبر إنتاج و سريان هذه النقود في الاقتصاد الواقعي بأنه غير صحيح.

« **قاعدة الاحترام**

الاحترام يعني تكريم كل شيء وإعطاءه حرمة متناسبا لمكانته. القصد من قاعدة الاحترام هو احترام أموال الناس وصيانة أموالهم من العدوان والغصب هذا يعني أولا اعتداء علي أموالهم و غصبها ليس مسموحا و لو افترضنا حدوث الاعتداء و العدوان على أموالهم يكون المعتدي مسؤولاً و كفيلاً .

لهذا وفقاً لقاعدة الاحترام و حرمة تضبيع أموال المسلمين الدخول بلا الرقابة لهذه النقود في الاقتصاد الواقعي يؤدي إلى حدوث تغيير ضري في حجم النقود و موارد الاقتصاد الواقعي، فعلى هذا الأساس ضخ نقود كهذه تحريمها محتمل.

« **قاعدة حفظ النظام**

إحدى القضايا الملحة في الفقه هي لزوم الحفاظ على النظام و الحد من الاختلال في نظام حياة المسلمين. اعتبر الفقهاء هذا المبدأ كقاعدة عقلية ضرورية مسلمة لدرجة تنازلوا عن الأحكام الأولية حفاظا على هذا المبدأ وأصدروا الفتاوى الثأنوية. وفقاً لهذه القاعدة إذا شوهد أن العقلاء بما هم عقلاء يعتبرون شيئاً حسناً لأنها يؤدي إلى الحفاظ على النظام و بقاء النوع، أو يعتبرونه قبيحاً لأنه يخل بالنظام لايد أن يحكم الشارع مثل ما هم يحكمون، لأنه من العقلاء و بل رئيسهم. إذن نظراً لتحديات العملات الافتراضية كالمشاكل الأمنية و سهولة الأجرام الكترونية و التهرب الضريبي و غسيل الأموال التي تخل بالنظام الاقتصادي و حتى السياسي و الاجتماعي، تقتضي المصلحة أن يحول الحاكم الإسلامي دون دخول هذا النوع من النقود إلى الاقتصاد الواقعي حتى ينظم إنتاج و سريانه.



« **مقالة/ الجزء الثالث والايخر**

البيتكوين

ماهيتها و آراء المراجع فيها

الانتباه: الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها

« **قاعدة الإلتاف**

من القواعد الفقهيّة المشهورة بشأن الضمان التي تمسك بها الفقهاء هي قاعدة الإلتاف. مفاد قاعدة الإلتاف مندرجة في " من أثلّف مال الغير فهو له ضامن ". معنى هذه القاعدة هو من أثلّف أو استهلك مال غيره دون إذنه أو استفاد منه فهو ضامن لصاحب المال. لهذا لو كان صاحب القرار في السياسة النقدية بعدم رعايته مصلحة المسلمين و غبطتهم و عبر السياسات التي تؤدي إلى إهدار أموال المسلمين تسبب في تقلص ثمن الموارد و الحقوق اعتماداً على قاعدة الإلتاف، هو ضامن و فعله الضري بالاستناد على قاعدة الاحترام و أصل حرمة تضبيع أموال المسلمين محرم.

« **قاعدة العدالة**

تعريف العدالة ليس أمراً سهلاً ليس بسبب أنه لا يتلقى بشكل صحيح، لأن العدل و الظلم يعتبران من المفاهيم الواضحة و البديهية في حوزة العقل العملي مثل الوجود و العدم في حوزة

العقل النظري بل ببساطته المفهومي يسبب هذا الأمر. التعاريف التي قدموها المفكرون هي التعريف بالمصدق غالباً.

الإسلام الذي يعتبر العدالة الاجتماعية من مبادئه الأساسية لتكوين سياسته الاقتصادية لم يؤسس هذا الأمر بالمفهوم التجريدي و لم يدع إليه بشكل مفتوح حتى يكون حملاً لأي تفسير، كما لم يحوله إلى المجتمعات البشرية التي لها نظرات مختلفة حول العدالة و يفسرونها وفقاً لفكرهم و تلقّيهم من الحياة . بل عرض الإسلام العدالة في خضم اتخاذ سياسة و تخطيط معينين حتى تمكن أن يجسد هذه الفكرة في واقع حي؛ الواقع الذي جميع أجزائه ممزوجة بمفهوم العدالة الإسلامية.

يقول الإمام الخمينيؑ بشأن أساسية العدالة في الفقه الإسلامي: " تطبيق القوانين على أساس العدل و التصدي لظلم الظالمين و الحكومة الجائرة و بسط العدالة الفردية و الاجتماعية ومنع الفساد و الفحشاء و أنواع الانحرافات و الحرية المعتمدة على العقل و العدل و الاكتفاء الذاتي و الحد من الاستغلال و الاستبعاد و تطبيق الحدود و القصاص و التعزيرات العينية على أساس العدل و الإنصاف و مئات من نماذج أخرى على هذا الغرار ليست أشياء تصبح تاريخية على مر العصور و طوال تاريخ الإنسان و الحياة الاجتماعية.

هذا الدعوى يشابه هذا الأمر أن يقال يجب أن تتغير القواعد العقلية و الرياضية في القرن الحالي و بوضوح مكانها قواعد أخرى. " من هذا المنظار، إن التوزيع غير عادل للثروة يعد من تهديدات البيتكوين على نظام الاقتصاد الاسلامي، لأن معظم حجم سوق هذه العملة متعلق لأشخاص معدودين يعتبرون في الحقيقة من أصحاب الأسهم الرئيسيين للبيتكوين و عن هذا الطريق يستطيعون أن يحملوا عقوبات و مخاطر على اقتصاد الدول التي راج فيها البيتكوين .

الخط البياني التالي يشير إلى قلة عدد أصحاب أسهم البيتكوين الرئيسيين:

« **البيتكوين**

المضاربة؛ التخمين (Speculation)

القضية الأخرى التي تطرح تحت مواصفات البيتكوين هي أن البيتكوين مجال مناسب للغاية للمضاربة. و المضاربة نشاط اقتصادي يهدف إلى كسب الأرباح عبر تكهن سعر البضائع و أسناد الضمان أو العملات. الدافع الرئيسي لدي المضاربين من ممارسة الصفقات و بيع و شراء الأموال المختلفة كسب الأرباح.

من منظور الفقه الفردي إن تمت المضاربة في إطار الأحكام الشرعية المتعلقة بالبيع و الشراء و بعيدة عن الحالات المنهية عنها في الشريعة الإسلامية منها التدليس و الخدمة و الممارسات المظلة و الاحتكار و التواطؤ و نشر الأخبار الكاذبة و الإشاعات و الصفقات الشكلية و... فإنها ستكون مسموحة من الناحية الفقهيّة.

جدير بالذكر أن المضاربة من وجهة نظر الفقه الحكومي إن أدت إلى الاختلال بالنظام الاقتصادي وإلحاق الأضرار بالمجتمع فإن صحتها ستكون محل الإشكال فقهيّاً.

« **الملخص**

إذن بالاستناد إلى أدلة كقاعدة الضرر و قاعدة الاحترام وقاعدة الإلتاف وقاعدة المصلحة التي ينهى جميعها عن السياسات النقدية الخاطئة و التغيير الضري في حجم النقود يجب أن يحول دون دخول شرعية العملات الافتراضية إلى العالم الحقيقي لغاية ما تدبر الحكومة رقابة على هذه العملات في الاقتصاد الواقعي.

لاشك إن لم تؤثر هذه العملات سلبياً على نظام النقود الحقيقية فلا تواجهها مشكلة وهي شرعية، لكن إن أدى ورود هذه العملات ما يسمى بالافتراضي إلى العالم الحقيقي إلى طواهر كتغيير حجم النقود وتضبيع أموال الغير وظواهر مغايرة للمصلحة كخروج العملات و تسهيل الجرائم، فبالاستناد إلى هذه القواعد الفقهيّة التي تندرج تحت مبحث الفقه الحكومي فبالإمكان أن تعتبر تأصيل البيتكوين في النظام المالي للبلاد محل الإشكال شرعاً.

المصدر: الاجتهاد